تعقيب الدكتور محمد محمود الأمام
على بحث الدكتور عبد الفضيل

السيد الرئيس
الزميلات والزملاء

اسمحوا لى أولا أن أهنىء الزميل عبد الفصيل وأثنى عليه ثناء مضاعفا ، أولا لتناوله موضوعا يتعلق بواحدة من أبرز الظواهر التى تميزت بها مسيرة الأقتصاد المصرى فى الأونة الأخيرة ، والتى ينتظر لها أن تمتد بشكل أو آخر خلال الفترة المقبلة ، كمتغير أقليمى له وزن وثانيا لأنه ، جريا على عادته قد بذل جهدا فى تطويع أدوات التحليل الأقتصادى لعلاج هذه الظاهرة ، وهو أمر لا يستغرب منه ، فعهدى به دائما تلك القدرة الفائقة التى تفرض على المستمع إليه أن يجاريه فى الألتزام بهذا الأسلوب العلمى الأصيل . وهنا تكمن مشكلة المعقب على بحث له ، فلعلنى أوفق بعض الشىء فى مواجهتها .

الشىء الأول الذى يجب التأكيد عليه هو أن الباحث قد عبر بجلاء فى الصفحة الأولى من بحثه عن الحدود التى التزمها ، والتى لابد بالتالى من مناقشته بضمنها وهى أنه سعى إلى محاولة أولية فى مجال «تلمس الأطار التحليلى والمنهجى لدرسة آثار هجرة العمالة المصرية وتحويلات العاملين فى البلدان النفطية على مجمل السلوك الأقتصادى للأقتصاد المصرى» . فالبحث منهجى بطبيعته ، وإن جنح إلى استخلاص بعض النتائج العملية . فقد أجرى هذا على سبيل المثال لا التطبيق .

لذلك فقبل مناقشة المنهج التحليلى يحق لنا أن نتساءل عما دعاه إلى الأقتناع بالتوقف عند هذا الحد ، دون الدخول فى مشاكل التطبيق وما قد تقود إليه من تمحيص للمناهج المقترحة . باعتقادى ، وقد أكون مخطئا ، أن جانبا هاما من هذا الموقف يعود إلى ماتضح

من قصور كبير فى البيانات حول هذه الظاهرة الهامة. فتصدير العمالة لم يجر وفق خطة مرسومة للدولة، وإنما ترك عرضه لعوامل الطلب الخارجى. صحيح أن هناك شريحة هامة خاصة فى الفئات الفنية كانت تجرى فى حركتها وفقا لاتفاقات حكومية، كما هو الحال بالنسبة لأعارة المدرسين مثلا، إلا أن جانبا تزايد من الحركة فى الآونة الأخيرة امتد إلى فئات أخرى، تولى أمرها فى كثير من الأحيان مكاتب خاصة حققت أرباحا طائلة، بل وذهب بعضها إلى اتباع وسائل غير مشروعة. وغذى هذا الفئة الجديدة داخل المجتمع المصرى بجزء مسبق من تحويلات المغتربين.

فأذا كان من الجائز الأعتماد على أرقام التعداد ومقارنتها بالتقديرات الأخرى كما فعل فى الصفحة الرابعة فأن معنى هذا أن نسبة المشاركة فى سوق العمل الخارجى النفطى من بين المغتربين هى بحدود ٤٠٪ حيث يقدر عدد المكتسبين بنصف مليون من بين ٢ر١ مليون. وهى نسبة تبدو منخفضة خاصة أذا أخذ فى الأعتبار أن نسبة مرتفعة من العاملين فى الخارج لايصطحبون أسرهم، بل منهم من هو يعد فى سبيله إلى تكوين أسرة، فضلها عن ميل الزوجين للعمل. ونسبة ٤٠٪ تتحقق عندما يعمل فرد أن من أسرة متوسطها ٥ أفراد. على أى حال فأن الأرقام قد تطورت كثيرا منذ ١٩٧٧. فمن الأرقام التى تتردد فى دولة مثل العراق أن هناك أكثر من مليون مصرى فى الوقت الحاضر ولاشك أن ظاهرة بهذا الحجم لايجوز أن تترك لتخمينات الباحثين، ولابد من نظام حصر دقيق لها، ومن تتبعها خاصة بسبب ماأشار إليه الباحث بحق من أنها ظاهرة متغيرة تقتضى التعرف على شتى الحركة فيها وعلى الرصيد عبر الزمن.

على أن الأمر لايقف عند حد حصر الأعداد، بل إن التوزيع بالأنشطة والمهن والمستويات التعليمية له أهميته. فبالرغم من إمكان استخدام بعض المعلومات المتوافرة لدى الدول المستضيفة حول التركيب المهنى، فأن جانبا من المشكلة يتركز فى أن ضغط ظروف العمل فى تلك الدول يضعف العلاقة بين الحصيلة التعليمية والمهنة التى يمارسها. ولهذا الأمر خطورته من حيث تكوين الخبرة المؤيدة إلى رفع الكفاءة الأنتاجية عند العودة للألتحاق بسلك العمل فى الوطن، كما أنه حيوى بالنسبة لما أقترحه الباحث فى نهاية بحثه من ضرورة تخطيط حجم قوة العمل المهاجرة وتركيبها المهنى وربطه بعملية تخطيط القوى العاملة والتدريب المهنى.

الظاهرة الأخرى التى تستلفت النظر هى الحاجة إلى الأجتهاد فى :

العاملين فى الخارج . و يكفى أن نشير إلى أن هذا المؤتمر استمع إلى رقمين عن سنة ١٩٧٦ أحدهما ٦١٥ مليون دولار استمده الدكتور عبد الفضيل من بحث نشره صندوق النقد الدولى ، والثانى استند فيه الزميل رمزى زكى إلى البنك الدولى الذى قدرها بمبلغ ٧٥٥ مليون دولار أى بفارق ٢٠٪ تقريبا . على أن الشىء الذى كان يمكن أن يوليه الدكتور عبد الفضيل مزيدا من عنايته هو مكونات هذه الأرقام . فهو يشير فى صفحة ٨ إلى أن الرقم يتضمن جزئين أحدهما نقدى يتم من خلال القنوات المصرفية ، والآخر عينى يغذى عمليات الأستيراد بدون تحويل عمله ، ويحذر بحق من أن هذا يغفل جانبا آخر يتسرب عبر طرق غير مشروعة أو ربما فى شكل مسموحات جمركية . وقد دعاه هذا إلى أن يتوصل لتوصيته الثانية وهى إعادة النظر فى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، ونحن معه فى هذا . غير أن الأمر الجدير بالنظر أنه بالرغم من أرتضاء الدولة تعديل سياساتها النقدية من أجل استجلاب هذه التحويلات فى صورتها النقدية الرسمية ، سواء برفع أسعار الفائدة بالايداعات بالعملة الأجنبية أو تعديل سعر الصرف تعديلا كبيرا انعكس مباشرة على رفع الأسعار المحلية ، فأن بيانات البنك المركزى عن ميزان المدفوعات للتسعة شهور الأولى من ١٩٧٩ تظهر حقائق تستلفت النظر . فبالرغم من ارتفاع التحويلات عن الفترة المناظرة من ١٩٧٨ بحوالى ١٨٪ لتصل ١ر١ بليون جنيه مصرى إلا أن نسبة المكون النقدى منها انخفضت من ٥٢٪ فى ١٩٧٨ إلى ٤٠٪ فقط فى ١٩٧٩ مما حقق إنخفاضا فى حجمها المطلق بحدود ١٠٪ ولا نعتقد أن تنوع السلع البذخية التى تزايد عرضها داخل الدولة ، بل والتى استحدثت لها محال جديدة ، توحى بأن هذا المكون العينى وجه فعلا إلى إستيراد سلع إنتاجية واستثمارية ضرورية ، أو سد نقصا فى حاجات الاستهلاك الأساسية .

ننتقل الآن إلى أولى الأدوات التحليلية التى استخدمها الباحث فى تقدير حجم الطلب الأضافى الذى تضمنه هذه التحويلات داخل الإقتصاد القومى . وإذا كنا ندرك مدى الجهد والعناء الذى قد صادفه فى افتراض قيم مناسبة للميل الحدى للأدخار وللأستيراد لفئتى العمالة فى جدول (١) صفحة ١١ ، فأننا نشعر بحاجة إلى إستيضاح مغزى مضاعف الأنفاق القومى الذى يحسب كما هو معلوم كمقلوب الميل الحدى للأدخار مصححا بأثر التسرب إلى الأستيراد بفعل مايوجه إلى الأستهلاك مثلا إذ صح أن الفئة المهنية تدخر ٦٠٪ من تحويلاتها وتستهلك ٤٠٪ ، وأن المكـ[illegible] الأستهلاك ٧٥٪ ، فمعنى هذا أن ٣٠٪ يتسرب إلى الخارج منقصا الـ[illegible]

وما يتبقى وهو ١٠٪ يمثل طلبا أضافيا على منتجات محلية . وفى هذه الحالة يكون المضاعف $\frac{١٠٠}{٦+٣٠}$ = ١ر١ . ولكن كيف يستخدم هذا المضاعف من المعلوم أن فى التحليل الداخلى مثل هذا المضاعف يرتبط بفكرة الأنفاق الداخلى التلقائى Autonomous فقيام الحكومة مثلها بأنفاق ١٠٠ أضافية تعنى طلبا قدره ١٠٠ مضروبة فى هذا المضاعف غير أن من غير المنطق أن تعتبر التحويلات فى حد ذاتها طلبا تلقائيا وإذا صح أن الأستيراد يوجه فعلا ٧٥٪ من الطلب الأستهلاكى الأضافى ، فأنه مايحدث كطلب أضافى هو ١٠٪ فقط كما رأينا . هذا الرقم يجب أن يخصم منه ماكان يمكن توجيهه عادة إلى الأستهلاك لو بقى العاملون داخل الدولة ، خاصة إذا كان هؤلاء من ذوى الدخول الخدمية الثابتة (فى قطاع الأدارة العامة بوجه خاص) . بمعنى أننا لو افترضنا أن عدد المغالين المقيمين يبلغ (٣ - ١ر٤ = ١ر٦) للمكتسب وأن متوسط مايخصص لأستهلاك كل منهم هو ٢٥٠ دولار سنويا اى بأجمالى ٤٠٠ دولار منها ٦٧٪ محلى بينما يحول الفرد من هذه الفئة ٤٠٠٠ دولار يخصص منها ٤٠٪ للأستهلاك ، منها ١٠٪ فقط محلى ، فأن الزيادة فى الطلب المحلى هى ٤٠٠ - ٢٧٠ = ١٣٠ دولار فقط (وذلك بالنقاض عن استهلاك الجزء من الأسرة المقيم فى الخارج)

هل معنى ذلك أن ضغط الطلب هامشى لايذكر؟ الواقع أن العكس هو الصحيح . لكن الأمر يقتضى مزيدا من تتبع لدورة الأنفاق . فخلال إقامة المغترب فى الخارج ينصب أثر تصرفه الاستهلاكى على تحسين مستوى معيشة أسرته سواء بالأنتقال إلى قائمة أعلى من السلع أو بأدخال سلع وخدمات جديدة حتى ولوتم ذلك بأسعار مبالغ فيها ولكنها تقبل من واقع المقارنة النقدية للأسعار المشوهة السائدة فى الدول النفطية . غير أن المشكلة تبدأ حين العودة للأستقرار مرة أخرى فى الوطن ، حيث يؤدى التمسك بمستوى أعلى للعيش عما توفره عادة الأجور المحلية ينشىء ميلا إلى تصفية المدخرات (كبيع بعض السلع المعمرة) وبالتالى ترتفع مخصصات الأستهلاك عن الدخل النقدى الجارى ، وينتهى الأمر عادة بالسعى إلى الهجرة مرة أخرى . وعند هذه النقطة يمكن أن نتفق مع الباحث على الجذب التضخمى للطلب ، وعلى اعتبار أن الدخول تتحول عند ذاك إلى دخول ريعية [illegible] ، تواجه المستوى الأعلى للأستهلاك المفترض لدخل مرتفع دائم .

إذا انتقلنا إلى جانب دفع العرض للتضخم فأن مما لاشك فيه أن التأثير على الأجر التوازنى له أهميته . فبقدر تعلق الأمر بالعمالة الماهرة فى قطاع التشييد فأن

الطلب الأضافى من جانب المغتربين على الأسكان الفاخر. غير أن المشكلة هى أن التطبيق العملى يقتضى الفصل بين الأثر الذى يمكن رده إلى العمالة المهاجرة، وذلك المتولد من متغيرات داخلية. فى خلال السبعينات أدى مبدأ التكليف المباشر مثلا إلى استخدام الأجر كأداة جذب للعمالة خاصة فى المناطق النائية، ويمكن القول أن جانبا هاما من تفكير سوق العمل فى هذا القطاع مرجعه إلى عوامل داخلية خاصة وقد اتجهت التخصيصات الأستثمارية إلى التزايد السريع. كذلك أدت ندرة العمالة إلى جانب كبر حجم الوحدة المنشأة والرغبة فى سرعة الأنجاز إلى تغيير تقنية الأنشاء بحيث ارتفعت نسبة العمالة الماهرة. و يظل السؤال قائما: هل يفهم من هذا العرض أن المشكلة تقتصر على (أو أنها أكثر خطورة) فى قطاع التشييد؟ فى رأينا أن الأثر أعم والمشكلة أكبر.

و يتضح من الملاحظتين الورادتين فى صفحة ٢٢ أن الآثار على الأنتاجية أعمق بكثير، خاصة إذا أخذنا فى الأعتبار أثر هجرة العناصر الكفؤة فى فئات المعلمين والمدربين والتى يمتد أثرها على المدى الطويل وهى مشكلة يغذيها التوسع فى التعليم بما فى ذلك المستوى الجامعى الذى تبقى أقسام عديدة فيه شاغرة أو مشغولة بعناصر لم تتوفر لديها الخبرة الكافية. وخطورة هذا الجانب تعود إلى تراكمه عبر الزمن، حيث يؤدى انتقال جيل نصف متعلم إلى مرتبة القيادة والتدريس يخرج جيلا أضعف وهكذا تتوالى العملية. و بالتالى فأن المعادلة المقترحة لتوزيع معدل التغير العام فى الأسعار (صفحة ٢٣) بين أثر تغير تكلفة الأستيراد ومعدلات الأجور والأنتاجية قد تفيد فى القياس التاريخى، غير أنها تحتاج إلى معلومات أضافية للتنبؤ بمكوناتها وتتبع العلاقات الزمنية بين قيم هذه المكونات.

و بوجه عام يمكن القول أن هذه المعادلة تلخص التحليل السعرى المستمد من تحليل للمدخلات والمخرجات حيث ترد القيم إلى تكاليف المدخلات الأولية، وهى فى هذه الحالة الواردات والعمل. وهى بالتالى تعانى من قيدين: الأول أنها معرضة لأخفاء التغيرات فى الهيكل القطاعى سواء فى قياس مساهمة كل من العناصر المتضمنة، والثانى أنها تتجاهل معدلات الربحية التى يعنيها توسع الدخول الطفيلية التى أشار إليها الباحث فى معرض حديثه عن أثر المحاكاة. وهى فى النهاية تبقى معادلة أجمالية، قد تستمد منها المرونات أحصائيا، غير أن مالم يحظ بأجابة من الباحث هو كيفية الأستفادة من هذه المرونات فى قياس ذلك الجزء من التغير السعرى الراجع إلى آثار الهجر
أعطاء العوامل المختلفة وزنها المناسب يضمن التغيرات الكلية فى الأقتـ

ومرة أخرى تتضح قدرات الباحث حينما تعرض للآثار التوزيعية ، فلجأ إلى تجسيد الأزدواجية بأسلوب يناظر أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات الجزئيsemi-input -output ، حيث قسم الأقتصاد القومى إلى قطاعين : قطاع قاصر على التعامل المحلى ، وآخر مرتبط بالتعامل الخارجى . وقد عرف القطاع الأول بأجمالى المشتغلين فى الصناعات والخدمات المحلية ، بما فى ذلك الخدمات الحكومية وكذلك صغار التجار بينما ضمن الثانى ، إلى جانب العاملين فى الخارج أولئك المنتسبين إلى الشركات الأجنبية العاملة فى الداخل وكبار التجار والمهنيين ، ولعله يوافقنا على أن يضمن هذا القطاع بشقيه العابر والمستوطن ، فمن المقدر أن عدد من اختاروا مصر موطنا شبه دائم يكاد يوازى عدد المصريين فى الخارج ولهم من الأنماط الأستهلاكية ماكان له انعكاساته على باقى المجتمع . وإذا كان هذا التميز يساعد على تبين أنواع الحركة بين القطاعيين ، إلا أنه لايزال يفتقد إلى بيان أسس القياس الكمى لهذه الأنواع ، خاصة وأن مايعنينا هو ماأشار إليه من تأثير القطاع الثانى على هيكل الأثمان فى القطاع الأول ، بعد استبعاد العوامل الخارجية الأخرى ، مثل أثر ارتفاع أسعار البترول على تكلفة خدمات النقل . وتتضح خطورة تباين توزيع الدخل بين العاملين فى الداخل والعاملين فى الخارج من أننا إذا اعتبرنا أن التحويلات التى تبلغ فى المتوسط ٣٠٠٠ دولار للفرد تمثل مالا يزيد عن ٦٠٪ من دخله (الباقى ينفق فى الخارج) فأن الفرد يحصل أساسا على ٥٠٠٠ دولار مقابل مالا يتجاوز ٧٠٠ دولار للفرد العامل فى القطاع الوطنى . بالأضافة إلى هذا عناصر التفرقة التى درج عليها المجتمع من أعطاء الأولوية فى كثير من بنود الأنفاق لمن يدفع بالعملات الأجنبية بحجة أستجلاب أموال المصريين من الخارج .

يبقى سؤال أخير ، ماهو مصير هذه الظاهرة خلال السنوات المقبلة . إذا استبعدنا احتمال استغناء الدول العربية النفطية عن الأيدى العاملة المصرية لأسباب سياسية (وان كانت هناك بعض الدلائل على تحركات جزئية فى هذا الأتجاه) فهل ستتزايد الأعداد المهاجرة أم تتجه إلى الثبات أو التناقص ؟ إذا كانت موجة الأنشاء قد تجاوزت قمتها فى الدول النفطية و بدأ الأتجاه إلى بناء قاعدة أنتاجية (صناعية بالأساس) فأن الهيكل المنتظر فى المستقبل قد يعود إلى سابق عهده من التركيز على المهن العليا . غير أن المشكلة تكمن فى أن نوعية الصناعات والتقنيه المستخدمة قد لاتجد حاجتها المناسبة فى مصر بل ولا فى المنطقة العربية كلها . وقد تستمر الحاجة إلى العاملين الخدمات ، خاصة قطاعات التعليم والصحة ، غير أن هناك اتجاها داخل ا

إلى زيادة الأعتماد على مواطنيها ، لاسيما فى الخدمات الأدارية . باعتقادنا أن القضية وصلت حدا لايكفى فيه أن ينشأ جهاز لتصدير العمالة ، بل لابد من تنظيم إقليمى ينظر إلى القضية من كافة جوانبها ضمن منظور خطط طويلة الأجل تتناول مستقبل التنمية الشاملة فى دول المنطقة ومتطلبات استقرار التوزيع السكانى ، خاصة وأن فئات أجنبية عديدة بدأت تغزو سوق العمل ليس فقط فى الدول المستوردة ، بل والدول المصدرة للعمالة ، بما فى ذلك مصر ، حتى فى قطاع التشييد الذى حظى باهتمام الباحث .

وإذا كانت الأجراءات التى اقترحها لتشجيع المدخرات وحماية التوازن السعرى فى القطاع المحلى جديرة بالعناية ، فأن هذا يتم بطبيعة الحال فى ظل نظرة شاملة لجميع المؤثرات الداخلية والخارجية و وفقا لتصور مستقبلى حول ماإذا كان التوازن الخارجى للأقتصاد المصرى سيظل قائما على قطاعات خارجية مشكوك فى استمراريتها أم أنه سيتوجه إلى زيادة القدرة الأستيعابة للأقتصاد لكيلاينضم إلى ذيل قائمة الدول الريعية ، آخذ فى الأعتبار أن الأمر فى النهاية مرهون بعمر النفط فى المنطقة وهومحدود ، و يومها سيصطحب المهاجرون المصريون أخوانهم العرب ليعودوا إلى العيش على ضفاف النيل .

المناقشات.

أولا: بحث الدكتور محمود عبد الفضيل:

١- اشار البعض الى انه بالرغم من خطورة ظاهرة هجرة العمالة المصرية للعمل بالبلاد العربية وما نتج عنها من آثار، إلا ان الاهتمام الرسمى بهذه الظاهرة لازال محصوراً فى نقطة معينة، وهى تعظيم الحصول على العملات الاجنبية. بل انه من الغريب الا يوجد حتى الآن احصاء رسمى يحدد حجمها الحقيقى.

٢- اما عن فكرة الانفصامية التى اشار اليها البحث فقد ذكر الحاضرون ان قنوات الاتصال اصبحت واسعة ومنتشرة لدرجة كبيرة. كما ان ظاهرة الهجرة نفسها أصبحت من الإنتشار بين فئات المواطنين، ومن هنا يصعب الحديث عن اقتصاد داخلى واقتصاد خارجى مفتوح داخل الاقتصاد القومى نفسه.

٣- وفيما يتعلق بأثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على العدالة الاجتماعية فى مصر، اشار البعض الى الاثر الذى خلقته هذه التحويلات على ارتفاع اسعار الاراضى الزراعية والعقارية، وما ادى اليه ذلك من ارتفاع فى كلفة المواد الغذائية والمساكن. كما ان النقص الذى حدث فى العمالة فى كثير من القطاعات (وبالذات فى قطاع التشييد). قد ادى الى اضطرار بعض الجهات ان تستورد عمالة أجنبية، وهو أمر يسبب تنافساً للعمالة الموجودة اصلا بمصر.

٤- وفيما يتعلق بأثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ظاهرة التضخم بمصر، اشار البعض، الى انه لا يجوز اعتبار هذه التحويلات كمصدر لفائض الطلب على المستوى القومى وان نعالجها معالجة الاصدار التضخمى، لانها - اى هذه

التحويلات - موارد بالعملة الصعبة ، و بالتالى تشكل مورداً حقيقياً يضاف الى موارد مصر التى تعظم من قدرتها على زيادة الاستيراد ، و بالتالى زيادة العرض الكلى للسلع والخدمات . ومن هنا فإنه من الافضل بحث تأثيرها التضخمى من خلال السياسات النقدية التى انتهجتها الدولة ، ومن خلال طريقة استثمارها داخل مصر .

٥ - اشار البعض الى تأثير ظاهرة الهجرة على العلاقة بين الفرد والمجتمع . ففى وقت من الاوقات كان مصير الفرد مرتبطا بمصير المجتمع ، ومكان يوجد نسيج واحد ، اما اليوم ، فان الفرد لا يبحث عن مخرج لازمته من خلال المجتمع ، وانما من خارج المجتمع . وهذا مصدر خطر عظيم على الاقتصاد المصرى . ورغم ان ظاهرة التفاوت فى الدخل ومستوى المعيشة كانت تنبع من داخل المجتمع ، اضيف اليها الآن مصدر خارجى من خلال ظاهرة الهجرة والتحويلات .

ثانيا : بحث الدكتورة نادية مكارى وزملائها :

١ - اشار البعض الى ان البيانات والتوصيات التى جاءت فى هذا البحث تتعلق بالتعليم بينما ان البحث يتكلم (فى عنوانه) عن التعليم والتدريب . ومن هنا كان من الاهمية بمكان اعطاء قضية التدريب ما تستحقه من عناية فى هذا البحث . كما ان بيانات التعليم تضم بيانات جميع الملتحقين بمعاهد التعليم ، ومن ثم فإن اعتبارات الدقة تتطلب خصم الملتحقين من غير المصريين من البيانات الواردة فى البحث . كما ان تقديرات الطلب على العمالة قد تمت فى ضوء الطلب الداخلى دون الاشارة الى الطلب الخارجى .

٢ - اثارت التوصيات التى توصل اليها البحث كثيرا من الجدل . ففيما يتعلق بالتوصية الخاصة بضرورة تخفيض عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية و بالجامعات مع الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى والصناعى ، تساءل البعض : كيف يمكن تحقيق ذلك ، وهل يسمح نظام القيم الاجتماعية فى مصر لتحقيق ذلك؟ واذا كان لا يسمح ، كيف يمكن تحقيق ذلك؟ .

٣ - اشار البعض الى انه لا يجوز مناقشة موضوع الطلب على العمالة دون ان نتطرق بالضرورة الى مناقشة قضية التكنولوجيا ومدى ملاءمتها لاوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وتحدث البعض عن خطورة استيراد تكنولوجيا غريبة تفرض علينا انماطاً معينة من العمالة والتكاليف التى قد لا تتلاءم مع متطلبات النمو وتوسيع فرص العمل بمصر .